

ظروف وفاة نزار بنات كابوس يطارد منتقدي الرئيس محمود عباس

2017 لمدة أسبوع، حيث يقول إنه تعرض خلالها للضرب في غرفة صغيرة ومُنع من مقابلة محاميه وهدد بقطع رأسه. ويوضح عمرو أن سبب استهدافه من قبل السلطة الفلسطينية يعود إلى كونه "على اتصال بجهات دولية عدة وصوتني يصل إلى صناع القرار في جميع أنحاء العالم". ويضيف "إنهم لا يريدون ذلك، يريدون أن يكونوا الصوت الوحيد للشعب الفلسطيني".



عيسى عمرو
البيئة لم تعد آمنة،
أنا خائف من أن أقتل
لكنني أتوقف

واسس عيسى عمرو مجموعة "شباب ضد الاستيطان" التي تعمل ضد التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية. ويقول إنه لم يعد يتذكر عدد المرات التي اعتقلته فيها إسرائيل وكل ما يتذكره أنه كان يعتقل أحيانا "مرتين في الأسبوع وأحيانا مرتين في اليوم". وعن طبيعة التهديدات التي يتعرض لها من قبل السلطة الفلسطينية وإسرائيل يقول "أحيانا أشعر أنني شخص وحيد بين دكتاتوريتين". ويضيف "أنا خائف من كليهما".

ويقود محمود عباس (86 عاما) السلطة الفلسطينية وهو مستمر في رئاستها رغم انتهاء ولايته منذ العام 2009 وامتناعه عن إجراء انتخابات. والقى عباس في مايو الانتخابات التشريعية التي كانت مقررة في الـ22 منه والرئاسية التي كان يفترض أن تُنظّم في يوليو، بعد أن اتضح أن الاستحقاقين سيقدوان إلى خروجه من السلطة.

ومساء الثلاثاء قال وزير العدل الفلسطيني محمد الشلالة إن اللجنة التي شكلت للتحقيق في وفاة نزار بنات قد أوصت بإحالة تقريرها ومرفقاته إلى الجهات القضائية "لاتخاذ المقتضى القانوني اللازم وفق القانون والتشريعات الفلسطينية".

وكان رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية أعلن في وقت سابق معاقبة من تثبتت مسؤوليته في الحادثة. أما العائلة فقالت إنها ترفض نتائج التحقيق.

وخلال مسيرة في المدينة القديمة في الخليل لم يتوقف عمرو عن إلقاء التحايا والسلام على الناس فهو معروف بنهم، ويقول إن العمل كناشط في الضفة الغربية أصبح محفوفًا بالمخاطر.

ويضيف "بالنسبة إلي البيئة لم تعد آمنة (...) أنا خائف من أن أقتل لكنني لن أتوقف".

ويروي الناشط الحقوقي تجربة تعرضه للتعذيب خلال احتجازه في عام

رام الله - هزت ظروف وفاة الناشط المعارض للسلطة الفلسطينية نزار بنات ثقة الليف المناوئ لسياسات الرئيس محمود عباس، وأثارت مخاوف لدى الكثير منهم من إمكانية مواجهة سيناريو مماثل، في حال استمروا في توجيه الانتقادات.

ويقول الناشط الحقوقي عيسى عمرو الذي احتجزته قوات الأمن الفلسطينية الأسبوع الماضي إنه كان حينها يفكر بصديقه نزار بنات الذي توفي بعدها بعدة أيام إثر اقتحام عناصر من الجهة ذاتها منزله.

ويعد كل من عيسى ونزار من المعارضين البارزين للسلطة الفلسطينية التي يقول التنسّاء إنها لم تعد تتسامح مع من يخالفها الرأي. ورغم أن ظروف وفاة نزار بنات (43 عاما) أشعلت احتجاجات غاضبة في الضفة الغربية المحتلة، لكنها أيضا عززت المخاوف لدى الكثيرين.

وكان بنات توفي الخميس الماضي بعد وقت قصير من اقتحام قوة أمنية فلسطينية منزله واعتقاله وضربه بعنف. ويقول عمرو (41 عاما) "عندما اعتقلوني بالقوة بتهمة لا أساس لها، شعرت أنهم عازمون على التخلص مني". ويضيف "عندما كنت رهن الاعتقال فكرت بصديقي نزار (...) لا اعتقد أنهم كانوا يخططون لقتله، اعتقد أنهم استخدموا العنف معه (الإسكاته)".

الغرب لأقطاب السلطة في لبنان: ممنوع المساس بموعد الانتخابات

معركة انتخابية مبكرة في مناطق المسيحيين



باسيل نواب حزب الله: ماذا نحن فاعلون الآن

بالتحالقات وكيفية نسجها وصياغتها. أما التيار الوطني الحرّ فسيتراجع بنسبة كبيرة. أولا، لن يكون إلى جانبه الكثير من المرشحين من خارج التيار، وثانيا، قدرته على الإقناع لم تعد متوفرة، خصوصا أن الناس أصبحت ترى بأم عينها إلى أين أوصلت هذه السياسات، وهكذا ستكرس القوات اللبنانية الحزب المسيحي الأكبر". ويرى مراقبون أن المعركة الانتخابية في لبنان بدأت فعليا، ولاسيما بين الفئتين القوات والتيار الحر لافتين إلى تصريحات باسيل الأخيرة التي هاجم فيها خصمه

المسيحي، حيث قال إنه "لا يمكن لرئيس حزب القوات سميح جعجع أن يتحدث عن الفساد، بينما يمارس أكبر أنواعه من خلال تلقيه مالا سياسيا من الخارج". وكان حزب القوات اللبنانية في صدارة المطالبين بانتخابات تشريعية مبكرة كمدخل لمعالجة الوضع المزوم في البلاد، لكنه قوبل بصد من أقطاب العهد ولاسيما حزب الله الذي أعلن أيمنه العام حسن نصرالله رفضه التشديد لهذا المقترح في ظل هواجس من إمكانية خسارة الحزب موقعه الحالي في قلب السلطة.

ويتخوف البعض من اللبنانيين أن يعيد حزب الله كما حليفه التيار الوطني الحر إلى التسويف وتأجيل الانتخابات، في ظل تراجع شعبيتهما في الداخل، لكن جعجع يرى أن هذه الخطوة من شأنها أن تثير غضب المجتمع الدولي والولايات المتحدة على وجه الخصوص التي قد تذهب إلى اتخاذ جملة من الإجراءات العقابية بالتنسيق مع شركائها الأوروبيين.

وقال رئيس القوات "إن لا أحد يمكنه أن يؤجل الانتخابات. ومن يطرح فكرة التأجيل أو يماشئها ستفرض عليه عقوبات أميركية وأوروبية قاسية"، لافتا إلى أنه سبق وتلقى باسيلي ضربة قاسية حينما فرض الأميركيون عقوبات عليه، ولن يكون من السهل بالنسبة إليه القيام منها. أما العقوبات على علي حسن خليل ويوسف فينابوس فكانت رسائل بريدية وسليمانية فرنجية، وبالتالي لا مجال للتلاعب هنا.

إجراء الانتخابات النيابية في لبنان في موعدها بات الشغل الشاغل للقوى الغربية، بعد فشل جهود تشكيل حكومة اختصاصيين تتولى مهمة الإنقاذ، وأي محاولات من قبل البعض للتأجيل ستصطدم هذه المرة برد قوي من قبل الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين.

بيروت - تتداول الأوساط السياسية في لبنان هذه الأيام مقترحا لتشكيل حكومة انتخابات برئاسة رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري، تتولى مهمة الاستعداد اللوجستي والتنظيمي للاستحقاق النيابي المقرر إجراؤه العام المقبل.

ويأتي ذلك في وقت يواجه فيه لبنان نذر انفجار اجتماعي، فالبلد الذي كان يوصف في أحد الأيام بـ"سويسرا الشرق"، خلع عنه هذا الثوب، مرتديا رداء الفقر والبطالة وعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والأمني.

وتشير الدوائر السياسية إلى أن إجراء الانتخابات النيابية في موعدها بات محسوما، في ظل موقف دولي رافض لأي تأجيل، وهو ما سبق وعبرت عنه بوضوح كلا من الولايات المتحدة وفرنسا.

ويقول مراقبون إن المعركة الحقيقية للانتخابات المنتظرة ستدور في مناطق نفوذ الأحزاب المسيحية، لا سيما بين حزبي القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر، وسط ترجيحات بصعود أسهم الأول مقابل تراجع شعبية الأخير جراء الإخفاقات المدوية التي سجلت في عهد الرئيس ميشال عون.

ويحمل اللبنانيين عهد عون ورفيقه السياسي التيار الوطني الحر مسؤولية الانهيار الشامل الذي يواجهه لبنان جراء سياساته وارتفانه لحسابات حليفه حزب الله المدعوم إيرانيا.

وقال رئيس حزب "القوات اللبنانية" سمير جعجع في تصريحات صحافية الأربعاء إن "القوات ستخرج صراحة الكتلة المسيحية الأكبر، وهذا الأمر يرتبط

بإجراء الانتخابات النيابية في لبنان في موعدها بات الشغل الشاغل للقوى الغربية، بعد فشل جهود تشكيل حكومة اختصاصيين تتولى مهمة الإنقاذ، وأي محاولات من قبل البعض للتأجيل ستصطدم هذه المرة برد قوي من قبل الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين.

بيروت - تتداول الأوساط السياسية في لبنان هذه الأيام مقترحا لتشكيل حكومة انتخابات برئاسة رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري، تتولى مهمة الاستعداد اللوجستي والتنظيمي للاستحقاق النيابي المقرر إجراؤه العام المقبل.

ويأتي ذلك في وقت يواجه فيه لبنان نذر انفجار اجتماعي، فالبلد الذي كان يوصف في أحد الأيام بـ"سويسرا الشرق"، خلع عنه هذا الثوب، مرتديا رداء الفقر والبطالة وعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والأمني.

وتشير الدوائر السياسية إلى أن إجراء الانتخابات النيابية في موعدها بات محسوما، في ظل موقف دولي رافض لأي تأجيل، وهو ما سبق وعبرت عنه بوضوح كلا من الولايات المتحدة وفرنسا.

ويقول مراقبون إن المعركة الحقيقية للانتخابات المنتظرة ستدور في مناطق نفوذ الأحزاب المسيحية، لا سيما بين حزبي القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر، وسط ترجيحات بصعود أسهم الأول مقابل تراجع شعبية الأخير جراء الإخفاقات المدوية التي سجلت في عهد الرئيس ميشال عون.

ويحمل اللبنانيين عهد عون ورفيقه السياسي التيار الوطني الحر مسؤولية الانهيار الشامل الذي يواجهه لبنان جراء سياساته وارتفانه لحسابات حليفه حزب الله المدعوم إيرانيا.

وقال رئيس حزب "القوات اللبنانية" سمير جعجع في تصريحات صحافية الأربعاء إن "القوات ستخرج صراحة الكتلة المسيحية الأكبر، وهذا الأمر يرتبط

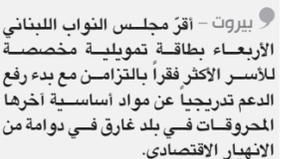


سمير جعجع
من يطرح التأجيل
ستفرض عليه عقوبات
أميركية وأوروبية قاسية

وكانت السفارة الأميركية في لبنان دورتي شيا شددت في آخر إطلالة إعلامية لها على أن بلادها مع حكومة مهمة تتولى عملية التحضير للانتخابات، وقالت "الحكومة المتكئة أيا كانت يجب أن تبدأ بالتحضير للانتخابات المقرر إجراؤها في غضون أقل من سنة".

وبدا من خلال تصريحات شيا أن الرهان الدولي اليوم في لبنان على إجراء انتخابات تشريعية تعيد صياغة التركيبة السياسية في سدة السلطة، بعد أن فشلت كل الجهود في تشكيل حكومة اختصاصيين تتولى مهمة الإنقاذ.

وهناك حالة من اليأس الداخلي والخارجي في بلد غارق في دوامة من اختصاصيين، تتولى تنفيذ الإصلاحات



بيروت - أقرّ مجلس النواب اللبناني الأربعاء بطاقة تمويلية مخصصة للأسر الأكثر فقرا بالتزامن مع بدء رفع الدعم تدريجيا عن مواد أساسية آخرها المحروقات في بلد غارق في دوامة من الانهيار الاقتصادي.

وعلى وقع شخ احتياطي المصرف المركزي شرعت الحكومة منذ أشهر في البحث عن ترشيد أو رفع الدعم عن استيراد السلع الرئيسية كالخبز والوقود، لتبدأ تدريجا من دون إعلان رسمي رفع الدعم عن العديد من السلع. وربطت السلطات رفع الدعم بإقرار البطاقة التمويلية للعائلات الأكثر حاجة

قوى متنافرة تلتقي على إسقاط الحكومة السودانية

حمدوك بنتائج إيجابية على مستوى إقناع المواطنين بأن الانتقال الديمقراطي له ضريبة لا بد من سدادها عبر تحمل الأوضاع الاقتصادية الصعبة وصولا إلى مرحلة الاستقرار.

ويخشى متابعون أن تدخل الحكومة في مفاهة سياسية في حال حدوث انفلات داخل جهاز الشرطة الذي يعاني اختراقا من جانب عناصر محسوبة على فلول البشير، ما يشير إلى وجود خلايا تتمتع عن تأمين الاحتجاجات. وظهرت مقاطع فيديو جرى تداولها على نطاق واسع هتافات مناوئة لوزير الداخلية السوداني الفريق أول عز الدين الشيخ من قبل عناصر شرطية أعلنت عدم تأميمها احتجاجات 30 يونيو في أثناء مخاطبته لعناصر كبيرة من قوات شرطة كانت تلتقي تدريبات للتعامل مع أحداث الشغب في المظاهرات.

وشدّد المحلل السياسي خالد الفكي على أن التوافق الكبير في أهداف الحزب الشيوعي والحركة الإسلامية، ولو من دون تنسيق مسبق بين الطرفين، يهدد تماسك المرحلة الانتقالية، لأنه يأتي كنتيجة مباشرة لخلافات قوى الحرية والتغيير المتصاعدة.

ولفت في تصريح لـ"العرب" إلى أن ما يطمئن الحكومة أن التقارب تكتيكي ومرحلي، لأن الحركة الإسلامية تسعى لبعثرة أوراق المرحلة الانتقالية والانقضاض عليها عبر شرعية جديدة من الشارع تمكثها من الوصول إلى السلطة، فيما يبقى هدف الحزب الشيوعي وحلفائه إسقاط الحكومة وتغيير منهجية عمل السلطة الانتقالية في إدارة الدولة وتعيين حكومة كفاءات أيديولوجية مرتبطة بقوى اليسار".

وما يشير قلق دوائر سودانية أن هناك قاعدة تحالفات تجري صياغتها من قبل قوى مناوئة للحكومة قد تكون منافسة للحرية والتغيير، من حيث حجم القوى والتيارات المنضوية فيها، وقدرتها على التأثير في الشارع وارتكائها على شعبية ليست هيئة.

ومن المتوقع أن تكون الفترة المقبلة حاسمة لجهة قدرة السلطة الانتقالية على امتصاص حالة الغضب التي توطنها قوى سياسية لصالحها، وأن المظاهرات التي اندلعت في ذكرى الـ30 من يونيو قد لا تكون الأخيرة، لأن هناك تحالفات تتشكل لمناوئة الحكومة ربما تصبح جاهزة للتحرك في أي وقت تواجه فيه الحكومة عثرات.

الدولي عبر توسيع قاعدة جهوده للتعامل مع فلول النظام، وأعلنت لجنة إزالة التمكين الأربعاء القبض على نحو 200 شخص كانوا يخططون لأعمال عنف أثناء المظاهرات من داخل أحد الفنادق وسط الخرطوم.

ومنحت السلطات السودانية دورا أكبر لقوات الشرطة في التعامل مع أحداث الشغب التي دائما ما تكون حاضرة في أي مظاهرات يتشارك فيها فلول البشير. وشكلت لجان متابعة من جهات قضائية يرأسها النائب العام لحماية وتأمين الاحتجاجات مهمتها متابعة وتسلم تقارير على مدار الساعة.



يوسف محمد زين
الحل يكمن في إصلاح
السلطة الانتقالية
وليس هدمها

ويرى مراقبون أن تعامل قوات الشرطة بشسونة مع المظاهرين الذين حاولوا الوصول إلى قصر الرئاسة بعث برسائل مفادها أنه لن يكون مقبولا المساس بالشرعية الثورية التي أقرت الوثيقة الدستورية الحاكمة في البلاد، ولن يتهاون مع عناصر الحركة الإسلامية الذين وجدوا في السيوولة مدخلا مناسباً لترسيم مطالبهم بانتخاب سلطة جديدة دون انتظار انتهاء المرحلة الانتقالية.

وأكد عضو مجلس شركاء الفترة الانتقالية يوسف محمد زين، أن القوى الثورية المعارضة للحكومة بجانب فلول البشير "حاولوا منذ بداية يونيو حشد المواطنين لإسقاط الحكومة، لكنهم أخفقا، لأن الشعب السوداني أدرك أن الحل يكمن في إصلاح السلطة الانتقالية وليس هدمها لخدمة أغراض قوى معادية".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، أن قوى الحرية والتغيير لم تغب عن ميادين التظاهر وشاركت في المواقب والمسيرات التي وصلت إلى وسط الخرطوم، غير أنها نادت بضرورة دعم الحكومة في قرارات الإصلاح التي أعلن عنها، ورفعت شعارات تطالب بتحسين الأوضاع الاقتصادية.

وبدت الحكومة أكثر قدرة على مواجهة المظاهرات، وتعاملت بهدوء مع حالة التصعيد المستمرة، وجاءت التحركات السريعة من جانب

الخرطوم - نظمت قوى سودانية معارضة مسيرات في مناطق متفرقة بالخرطوم الأربعاء تزامنا مع ذكرى انقلاب الرئيس السابق عمر البشير على السلطة المدنية، وتوافقت أحزاب وقوى مختلفة على إسقاط الحكومة، وطالبت بإيجاد حلول سريعة لتدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد.

وقاد المظاهرات التي حاولت الوصول إلى القصر الرئاسي، الحزب الشيوعي وتجمع المهنيين وتنسيقيات لجان المقاومة بجانب فلول البشير. وسط وعناصر من الحركة الإسلامية، وسط مخاوف من اندلاع أعمال عنف تقود إلى تازم الموقف السياسي والأمني.

وقال شهود عيان لـ"العرب"، إن قوات الشرطة انتشرت بكثافة في كافة الطرق المؤدية إلى مقرى القيادة العامة والقصر الرئاسي، وأغلقت وسط العاصمة، وتعاملت مع بعض الاشتباكات التي وقعت بإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع.

وحاول رئيس الحكومة عبدالله حمدوك التسلح بالدعم الدولي الذي خطى به مؤخرا للتحفيف من وقع المظاهرات، واعتبر في خطاب له وجهه قبل ساعات من اندلاع المظاهرات أن موافقة صندوق النقد الدولي على انضمام السودان لمبادرة "مبييك" الخاصة برفع ديون الدول الفقيرة "مرحلة الحسم في الشوط الأخير" لتخليص السودان من غالبية ديونه الدولية التي تقدر بنحو 60 مليار دولار.

وأوضح أن القرار يتيح للسودان تمويلات فورية بقيمة 4 مليارات دولار، وأن ديون البلاد المتوقع إغاؤها خلال عام تقدر بـ23 مليار دولار، تمثل أكبر عملية إعفاء على مس تاريخ هذه المبادرة، وفي أقصر مدة زمنية ممكنة.

وتحولت ذكرى الـ30 من يونيو في السودان إلى مناسبة سياسية ثورية تحتفي بها القوى التي شاركت في الإطاحة بنظام البشير، إذ خرجت في ذات اليوم قبل عامين للتنديد بفض اعصام جرى في الـ3 من يونيو عام 2019، وأجبرت الاحتجاجات آنذاك المجلس العسكري على العودة إلى طاولة المفاوضات

مع قوى الحرية والتغيير بعد أن أوقفها يوم فض الاعتصام. ووظفت الحكومة الدعم

